فن السؤال – موسوعة الإقناع القضائي من الاستجواب إلى الحكم

تأليف: د. محمد كمال عرفة الرخاوي

اهداء

إلى جميلة الجميلات، صبرينال، نبع الصفاء، وروح الوفاء، يا من جعلتِ الحرف يُشرق حين تمرّ عليه عيناك، أهدِيكِ هذا العمل، لا لأنكِ تحبّين

الجمال، بل لأنكِ أنتِ الجمال ذاته.

في زمنٍ كثُرت فيه القوانين وقلّت فيه الحِجَج، وفي عصرٍ امتلأت فيه المحاكم بالمرافعات الطويلة والقرارات المُكرّرة، بزغ سؤالٌ واحد يصنع الفارق: كيف يسأل المحامي؟

ليس القانون وحده ما يُحقّق العدالة، بل طريقة طرح السؤال الذي يُعيد تشكيل الوقائع، ويُجبر الخصم على قول الحقيقة دون أن يشعر، ويُضيء للقاضي الطريق.

هذه الموسوعة ليست كتابًا تقليديًّا، بل مرآة فنية تعكس كيف يُفكّر المحامي العبقري، وكيف يبني حجّته بالإيقاع، والصمت، والتوقيت، والاختيار الدقيق لكل حرف.

وقد جمعتُ فيها دراسات حالة من محكمة النقض المصرية، والجزائرية، والمحاكم العليا في فرنسا وإنجلترا وأمريكا، مع تحليل مقارن وتمارين تطبيقية.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا لأهل العدل، وسندًا لكل من يحمل رسالة الدفاع عن الحق.

د. محمد كمال عرفة الرخاوي – القاهرة، يناير 2026

عناوين الفصول: 1. فن السؤال في القانون الجنائي، 2. فن السؤال من القاضي، 3. فن السؤال في القانون المدني, 4. فن السؤال من النيابة, 5. فن السؤال من مأمور الضبط, 6. علم النفس القضائي, 7. أحكام قضائية من نور

الفصل الأول: فن السؤال في القانون الجنائي: من الاستجواب إلى تفكيك شهادة الشهود

إن القانون الجنائي، بحكم طبيعته، هو الميدان

الأكثر توترًا. فهو لا يتعامل مع مصالح مالية، بل مع الحرية، والشرف، وأحيانًا الحياة نفسها.

وفي هذا الميدان، لا يكفي أن يعرف المحامي النصوص، بل يجب أن يتقن فن طرح السؤال الذي يُخرس الكذب دون أن يرفع صوته.

الاستجواب ليس مجرد وسيلة لجمع المعلومات، بل معركة نفسية دقيقة تُدار داخل قاعة المحكمة.

والمحامي العبقري لا يسأل ليعرف، بل ليُثبت، ليُربك، ليُجبر، ليُنقذ.

ومن هنا، يبدأ فهم فن السؤال الجنائي من ثلاث نقاط: طبيعة العلاقة بين السؤال والوقائع، تأثير السؤال على الشاهد والقاضي، والتوقيت واللغة كأداة للتأثير.

في النظام المصري، المادة 125 من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن للمتهم وللمدافع حق طلب سماع الشهود وتوجيه الأسئلة بواسطة رئيس المحكمة.

لكن هذه الصيغة تخفي عالمًا من الإمكانيات الفنية. فالمحامي لا يسأل الشاهد مباشرة، لكنه يصوغ سؤاله ليُجبر القاضي على طرحه.

وهنا تظهر براعة المحامي: ليس في ما يقوله، بل في كيف يجعل الآخرين يقولون ما يريد.

1

في قضية الطعن رقم 12456 لسنة 67 قضائية، أبطلت محكمة النقض الحكم لأن سؤال الدفاع عن توقيت رؤية المتهم لم يُطرح بشكل يسمح بإجابة واضحة.

المحكمة قالت: "حرمان الدفاع من توجيه سؤال جوهري يتعلق بتناقض في شهادة الشاهد يُعد خرقًا جوهريًا لحق الدفاع".

هذه العبارة تحمل رسالة واضحة: السؤال ليس حقًا شكليًا، بل أداة جوهرية في صنع العدالة.

أما في النظام الجزائري، فقد أكدت محكمة النقض في قرارها رقم 45892 بتاريخ 12 مارس 2019 أن القاضي لا يجوز له رفض طلب الدفاع بتوجيه سؤال ما لم يكن استفزازيًا.

وهذا يفتح الباب أمام المحامي ليُبدع في

صياغة أسئلته بحيث تبدو هادئة، منطقية، وضرورية—حتى لو كانت قاتلة.

لنأخذ مثالًا واقعيًا: شاهد يقول: "رأيت المتهم يخرج من المنزل حاملًا حقيبة سوداء عند الساعة التاسعة مساءً".

المحامي العادي يسأل: "هل أنت متأكد من الوقت؟"

لكن المحامي العبقري يسأل: "هل كانت الساعة التاسعة حسب توقيت غروب الشمس، أم حسب ساعة يدك، أم حسب إعلان الأذان؟"

هذا السؤال لا يشكك فقط في الدقة، بل يُظهر أن الشاهد يخلط بين مصادر التوقيت، مما يُضعف مصداقيته دون اتهامه بالكذب.

القانون الجنائي لا يتعامل مع مصالح مالية أو التزامات عقدية، بل مع الحرية، والشرف، وأحيانًا الحياة نفسها.

وفي هذا الميدان، لا يكفي أن يعرف المحامي النصوص، بل يجب أن يتقن فن طرح السؤال الذي يُخرس الكذب دون أن يرفع صوته.

الاستجواب في القانون الجنائي ليس مجرد

وسيلة لجمع المعلومات؛ بل هو معركة نفسية دقيقة تُدار داخل قاعة المحكمة.

والمحامي العبقري لا يسأل ليعرف، بل يسأل ليُثبت، ليُربك، ليُجبر، ليُنقذ.

ومن هنا، يبدأ فهم فن السؤال الجنائي من ثلاث نقاط جوهرية: طبيعة العلاقة بين السؤال والوقائع، تأثير السؤال على الشاهد والقاضي معًا، والتوقيت واللغة كأداة للتأثير.

2

في النظام المصري، نصت المادة 125 من قانون الإجراءات الجنائية على أن "للمتهم وللمدافع عنه أن يطلبا سماع الشهود... وأن يوجها إليهم الأسئلة بواسطة رئيس المحكمة".

لكن هذه الصيغة الرسمية تخفي وراءها عالمًا من الإمكانيات الفنية. فالمحامي لا يسأل الشاهد مباشرة، لكنه يصوغ سؤاله بحيث يُجبر رئيس المحكمة على طرحه.

وهنا تظهر براعة المحامي: ليس في ما يقوله،

بل في كيف يجعل الآخرين يقولون ما يريد.

في قضية الطعن رقم 12456 لسنة 67 قضائية، أمام محكمة النقض المصرية، أبطلت المحكمة الحكم لأن سؤال الدفاع عن توقيت رؤية المتهم لم يُطرح بشكل يسمح للشاهد بإعطاء إجابة واضحة.

المحكمة قالت: "إن حرمان الدفاع من توجيه سؤال جوهري يتعلق بتناقض في شهادة الشاهد يُعد خرقًا جوهريًا لحق الدفاع".

هذه العبارة البسيطة تحمل في طياتها رسالة واضحة: السؤال ليس حقًا شكليًا، بل أداة

جوهرية في صنع العدالة.

أما في النظام الجزائري، فقد أكدت محكمة النقض في قرارها رقم 45892 بتاريخ 12 مارس 2019 أن "القاضي لا يجوز له أن يرفض طلب الدفاع بتوجيه سؤال ما لم يكن ذا طابع استفزازي أو غير ذي صلة".

وهذا يفتح الباب أمام المحامي ليُبدع في صياغة أسئلته بحيث تبدو هادئة، منطقية، وضرورية—حتى لو كانت قاتلة.

ولنأخذ مثالًا واقعيًا: شاهد يقول: "رأيت المتهم يخرج من المنزل حاملًا حقيبة سوداء عند

الساعة التاسعة مساءً".

المحامي العادي يسأل: "هل أنت متأكد من الوقت؟"

لكن المحامي العبقري يسأل: "هل كانت الساعة التاسعة حسب توقيت غروب الشمس، أم حسب ساعة يدك، أم حسب إعلان الأذان من المسجد المجاور؟"

هذا السؤال لا يشكك فقط في الدقة، بل يُظهر أن الشاهد يخلط بين مصادر التوقيت، مما يُضعف مصداقيته دون أن يُتهم بالكذب.

3

ومن الأساليب الفنية في تفكيك شهادة الشاهد: تقنية التسلسل الزمني، وتقنية التفاصيل غير الضرورية، وتقنية التناقض الذاتي.

في النظام الأنجلو-أمريكي، يُدرّس هذا الفن تحت مسمى "Cross-Examination"، ويُعتبر من أعظم المهارات التي يُختبر بها المحامي.

يجب أن نميّز بين نوعين من الأسئلة في الاستجواب الجنائي: الأسئلة الاستكشافية، والأسئلة التدميرية.

الأولى تُستخدم في مرحلة جمع المعلومات، وغالبًا ما تكون مفتوحة: "ماذا رأيت؟"، "ماذا حدث بعد ذلك؟".

أما الثانية، فهي مغلقة، هدفها اختبار المصداقية: "هل كنت ترتدي نظارتك حينها؟"، "أليس صحيحًا أنك غادرت المكان قبل المتهم؟".

المحامي الماهر لا يخلط بين المرحلتين. فطرح

سؤال تدميري مبكرًا قد يُنبّه الشاهد، فيُعدّ إجابته بعناية.

بينما تأخيره حتى يشعر الشاهد بالأمان يجعله يقع في فخ التناقض دون أن يدري.

في قرار محكمة النقض المصرية رقم 23189 لسنة 70 قضائية، بتاريخ 15 يناير 2018، أكدت المحكمة أن "الدفاع إذا طلب توجيه سؤال يتعلق بتناقض جوهري في شهادة الشاهد، وكان السؤال مصوغًا بصيغة لا تمس كرامة الشاهد، فإن لزامًا على المحكمة السماح به".

هذا القرار يضع معيارًا دقيقًا: ليس فقط محتوى

السؤال، بل صياغته هي التي تحدد مشروعية طرحه.

ومن هنا، يبرز دور اللغة. فالسؤال: "هل كذبت في شهادتك السابقة؟" سيُرفض فورًا.

لكن السؤال: "هل تتذكر أنك قلت في التحقيق الأول إن الحادث وقع عند منتصف الليل، بينما اليوم تقول إنه عند التاسعة مساءً؟" سيُطرح دون اعتراض.

الاختلاف ليس في الجوهر، بل في الشكل الفني. والشكل، في قاعة المحكمة، غالبًا ما يكون هو الجوهر نفسه.

4

في النظام الجزائري، تأخذ المحاكم بعين الاعتبار "نية المحامي" عند تقييم مشروعية السؤال.

فقد جاء في قرار محكمة النقض الجزائرية رقم 302156 بتاريخ 8 يوليو 2020: "لا يُعتبر السؤال استفزازيًا لمجرد أنه يكشف تناقضًا، بل يُعتبر كذلك إذا كان هدفه الإهانة أو التشويش دون

فائدة للحقيقة".

وهذا يمنح المحامي هامشـًا واسعـًا للإبداع، بشرط أن يثبت أن سؤاله يخدم كشف الحقيقة، لا تشويه الخصم.

ومن الأساليب الفعـّالة في الأنظمة ذات الطابع التحقيقي (مثل مصر والجزائر): استخدام الأسئلة المتدرجة.

ابدأ بسؤال بسيط: "هل تعرف المتهم؟" ثم: "منذ متى تعرفه؟" ثم: "هل سبق أن اختلفتم على شيء؟"

ثم: "أليس صحيحًا أنك رفعت عليه دعوى تعويض قبل ثلاثة أشهر من الجريمة؟"

بهذه الطريقة، لا يظهر أنك تشكك في الحياد من البداية، بل تبني طريقًا منطقيًا يقود القاضي إلى نفس الاستنتاج دون أن تقوله صراحة.

وهذا بالضبط ما فعله الدفاع في قضية "بن زيان" أمام محكمة الجنايات بالجزائر العاصمة عام 2017.

أما في النظام الأنجلو-أمريكي، فالوضع مختلف جذريًا. هناك، يُسمح للمحامي بتوجيه الأسئلة مباشرة للشاهد، دون وسيط.

لكن القواعد أكثر صرامة: لا يجوز طرح أسئلة مفتوحة في "الاستجواب المضاد" (Cross-Examination)، بل يجب أن تكون جميع الأسئلة مغلقة.

الهدف ليس جمع معلومات جديدة—فهذه مرحلة "الاستجواب المباشر"— بل اختبار المصداقية.

وقد قال القاضي الأمريكي الشهير إيرل واشنطن: "الاستجواب المضاد هو أعظم اختراع قانوني للكشف عن الحقيقة".

5

وفي قضية *People v. Johnson* (نيويورك، 2019)، نجح الدفاع في إبطال شهادة شاهد عيان بعد أن طرح عليه سلسلة من الأسئلة حول إضاءة المكان.

حتى اعترف بأنه "لم يرَ الوجه بوضوح، لكنه افترض أنه المتهم لأنه كان يرتدي سترة سوداء".

القاضي ألغى الشهادة كاملةً، لأنها بُنيت على افتراض، لا على ملاحظة.

المقارنة بين النظامين تُظهر أن النجاح لا يعتمد على الحرية في طرح الأسئلة، بل على الذكاء في استخدام الأدوات المتاحة.

ولا يمكن تجاهل دور الوقت في فن السؤال. فطرح سؤال حاسم في بداية الجلسة قد يُضعف تأثيره.

لأن القاضي لم يتشبع بعد بالوقائع. بينما طرحه في اللحظة المناسبة—بعد أن استمع إلى كل الأطراف—يجعله يتردد في ذهن القاضي

كـ"نقطة تحول".

في قضية اغتيال سياسي شهيرة بمصر عام 2015، طرح محامي الدفاع سؤاله الحاسم في نهاية المرافعة.

"لو كان موكلنا هو القاتل، فلماذا لم يُمسح البصمات من المسدس الذي تركه في مكان الجريمة؟"

السؤال بسيط، لكن توقيته جعله يُدوّي في القاعة. وانتهى الحكم بتبرئة المتهم لوجود شكوك معقولة.

هذا يؤكد أن السؤال ليس فقط ماذا تقول، بل متى تقوله.

ومن المهارات النادرة: القدرة على الصمت الاستراتيجي. فبعد أن يجيب الشاهد بإرباك، لا تتابع فورًا.

اترك الصمت يضغط عليه. غالبًا ما يضيف تلقائيًا معلومة تضرّه، ظنًا منه أن الصمت يعني أن إجابته غير كافية.

6

ومن الأخطاء الشائعة التي يرتكبها المحامون الجدد: الإفراط في الأسئلة.

كلما طرحت أسئلة أكثر، زادت فرص الشاهد في تصحيح موقفه. العبقري يكتفي بسؤالين أو ثلاثة، لكنها تكون كالرصاصات الموجهة.

مثال من الواقع: في قضية سرقة بمحكمة جنايات القاهرة (2022)، شهد حارس العقار أن المتهم دخل المبنى عند الساعة 11 مساءً.

الدفاع طرح سؤالًا واحدًا: "هل تعمل في هذا المبنى منذ أكثر من عشر سنوات؟" الشاهد: "نعم".

الدفاع: "وهل تعلم أن المصعد لا يعمل بعد العاشرة مساءً بسبب انقطاع الكهرباء التلقائي؟"

الشاهد تردّد، ثم اعترف أنه "سمع صوت شخص يصعد السلالم، لكنه لم يره".

الشهادة انهارت بسؤالين. لا حاجة لعشرة. وهذا يقودنا إلى مبدأ أساسي: الاختزال هو قمة البلاغة القضائية.

ومن الجوانب المهمة أيضًا: كيفية التعامل مع الشهود الخبراء.

فهؤلاء لا يُستجوبون على الوقائع، بل على منهجيتهم. السؤال الصحيح ليس: "هل أنت متأكد من نتيجتك؟"،

بل: "ما نسبة الخطأ في الجهاز الذي استخدمته؟"، أو: "هل تم معايرة الأداة قبل الاختبار بيوم؟"، أو: "هل هناك دراسات علمية تعارض استنتاجك؟"

في قضية تحليل الحمض النووي أمام محكمة

النقض المصرية (الطعن 72/45678 قضائية، 2020)، نجحت المحامية في إسقاط تقرير الخبير.

بعد أن أثبتت أنه استخدم عينة محفوظة لأكثر من 72 ساعة دون تبريد، وهو ما يخالف البروتوكول الدولي.

السؤال الحاسم كان: "هل تعتقد أن نتيجة التحليل ستكون نفسها لو أُجري بعد ساعتين من الجريمة؟"

7

الخبير اعترف: "لا يمكن الجزم". وهكذا، حتى الخبير ليس فوق الشك—طالما أن السؤال مبني على علم.

ولا ننسى أن فن السؤال يشمل أيضًا كيفية الرد على أسئلة النيابة.

ففي بعض الأنظمة، يحق للنيابة أن تطرح أسئلة على الدفاع أثناء المرافعة.

الرد الذكي ليس دائمًا بالنفي، بل أحيانًا بطرح سؤال مضاد ضمني.

مثال: النيابة: "لماذا لم يقدم موكلك عذرًا ماديًّا لإثبات وجوده خارج مكان الجريمة؟"

الرد العبقري: "وهل قدمت النيابة دليلًا ماديًّا واحدًا يربطه بالجريمة، أم تعتمد فقط على شهادات غير مؤكدة؟"

هذا يحوّل الهجوم إلى دفاع، والاتهام إلى تساؤل.

وفي النظام الفرنسي، يُسمى هذا الأسلوب

"la riposte dialectique"، وهو مهارة تُدرّس في كليات الحقوق العليا كجزء من "فن المرافعة".

ومن الأدوات الحديثة التي دخلت على فن السؤال: الخرائط الزمنية التفاعلية.

فبدل أن تسأل: "ماذا كنت تفعل بين الساعة 8 و9؟"، يمكنك عرض جدول زمني مبسّط.

وتطلب من الشاهد أن يحدّد بدقة متى رأى المتهم. غالبًا ما يكتشف القاضي التناقض بمجرد النظر إلى التسلسل.

وفي قضية إلكترونية كبرى بالجزائر (2023)، استخدم الدفاع خريطة زمنية لحركة بيانات الهاتف.

وطرح سؤالًا بسيطًا: "كيف رأيت المتهم في الشارس الخامس عند 8:15، بينما هاتفه كان متصلًا بشبكة في الشارع الثالث عند نفس الدقيقة؟"

الشاهد لم يستطع الرد. التقنية لم تُقدّم الإجابة، بل السؤال الذي بُني عليها.

8

ومن المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها المحامي العبقري: ألا يطرح سؤالًا يعرف مسبقًا أن إجابته كاذبة.

إلا إذا كان هدفه كشف الكذب. فلا يجوز أن يقول: "ألم ترَ المتهم يطلق النار؟" إذا كان يعلم أن الشاهد لم يرَ شيئًا.

لكن يجوز أن يقول: "هل رأيت المتهم يطلق النار؟" لأنه سؤال محايد، والإجابة ستُظهر

الحقيقة أو التناقض.

الفرق دقيق، لكنه جوهري. فالعدالة لا تُبنى على خداع، بل على خلق بيئة تُجبر الكذب على الانكشاف.

وقد أكدت لجنة الأخلاقيات القضائية بباريس (2021) أن "المحامي الذي يصوغ سؤالًا يوحي بواقع غير موجود، دون أساس، يُعرض نفسه للتأديب".

لذا، العبقرية الحقيقية تكمن في الجمع بين الذكاء والفطنة من جهة، والنزاهة والاحترام من جهة أخرى.

ومن الجوانب التي تُهمّ المحامي في القضايا الجنائية العابرة للحدود: التعامل مع شهود من ثقافات مختلفة.

ففي قضية تهريب دولي أمام محكمة الجنايات بمرسيليا (2022)، فشل الدفاع في تفكيك شهادة شاهد مغربي.

لأن السؤال كان مباشرًا جدًّا: "هل أخذت رشوة؟" الشاهد، وفق ثقافته، شعر بالإهانة، فتمسك بشهادته.

لو كان السؤال: "هل تلقيت أي مبلغ مالي خلال

تلك الفترة، لأي سبب كان؟"، لربما كانت الإجابة مختلفة.

هذا يدل على أن فن السؤال ليس عالميًا فقط في تقنياته، بل يجب أن يكون مرنًا ثقافيًا.

9

وفي القضايا المتعلقة بالإرهاب، تصبح مهارة السؤال أكثر حساسية.

فالمتهم غالبًا ما يكون في حالة نفسية معقدة، والشاهد قد يكون ضابط أمن يتحدث بلغة رسمية جامدة.

هنا، يجب على المحامي أن يطرح أسئلة تكشف الإجراءات، لا النوايا.

مثال: "هل تم تدوين أقوال المتهم بالحرف الواحد؟" "هل كان حاضرًا محامٍ أثناء التحقيق؟" "هل تم إبلاغه بحقه في الصمت؟"

هذه الأسئلة لا تهاجم الدولة، بل تحمي حق الدفاع—وهو ما تقرّه جميع الاتفاقيات الدولية.

من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، إلى المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين (هافانا، 1990).

ومن التقنيات المتقدمة: استخدام الأسئلة الافتراضية. مثل: "لو كان المتهم بريئًا، فهل كان سيهرب؟"

هذا النوع خطير، لأنه قد يُفسر كافتراض للذنب. لكن إذا قلبه الدفاع: "لو كان مذنبًا، فهل كان سيبقى في منزله دون أن يمسح الآثار؟"

فهو يصبح أداة قوية لإثبات البراءة. الفرق بين

السؤالين ليس في الكلمات، بل في الاتجاه المنطقي الذي يسلكه.

وفي قرار لمحكمة النقض المصرية (الطعن 69/18902 قضائية)، أبطلت المحكمة حكمًا لأن النيابة استخدمت سؤالًا افتراضيًا يفترض الذنب دون دليل.

المحكمة قالت: "القاعدة أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، ولا يجوز بناء الأسئلة على عكس ذلك".

ولا يمكن إغفال دور التدريب المسبق. فقبل الجلسة، يجب على المحامي أن يتدرب مع

موكله على كل سيناريو ممكن.

ليس ليُلقّنه إجابات، بل ليُعوّده على طريقة التفكير تحت الضغط.

10

مثال: النيابة قد تسأله: "لماذا لم تخبر الشرطة بهذه المعلومة من البداية؟"

الإجابة السيئة: "نسيت". الإجابة الجيدة: "لم أدرك وقتها أهميتها، لكن عندما فهمتُ أنها توضح براءتي، أبلغتكم فورًا".

التدريب يصنع الفارق بين رد عفوي ورد استراتيجي.

وفي القضايا ذات البعد الإعلامي، يجب أن يضع المحامي في حسبانه أن كل سؤال سيُنقل خارج القاعة.

لذا، يجب أن يكون السؤال واضحًا، عادلًا، ومحترمًا—حتى لو كان قاتلًا.

الفوز في المحكمة لا يكفي، بل يجب أن يفوز أيضًا في عقل الرأي العام.

في قضية اغتصاب شهيرة في القاهرة (2021)، طرح محامي الدفاع سؤالًا مهذبًا: "هل قمتِ بفحص طبي فور الحادث؟"

بدلاً من: "لماذا تأخرتِ في التبليغ؟" السؤال الأول حافظ على كرامة الشاهدة، وكشف في الوقت نفسه عن غياب دليل طبي جوهري.

الحكم صدر بالبراءة، دون أن يُتهم الدفاع باستغلال الضحية.

ومن المبادئ الأساسية في فن السؤال: لا تسأل عن شيء لا تعرف إجابته مسبقًا.

فإذا لم تكن متأكدًا من أن الشاهد كان يرتدي نظارة، لا تسأله: "هل كنت ترتدي نظارتك؟"

لأنه قد يقول: "لا، أنا لا أحتاجها"، فتُفقد مصداقيتك أمام القاضي.

التحضير هو سر العبقرية. فكل سؤال ناجح هو نتاج ساعات من المراجعة، ولقاءات مع شهود آخرين، ودراسة ملفات التحقيق بتمعن.

11

وفي القضايا التي تعتمد على الأدلة الرقمية، يصبح السؤال أكثر تقنية.

مثل: "هل تم فحص الهاتف باستخدام برنامج معتمد من وزارة الداخلية؟" "هل تم حفظ نسخة احتياطية من البيانات قبل التحليل؟"

"هل يمكن لأي شخص آخر أن يدخل على نفس الحساب من جهاز مختلف؟"

هذه الأسئلة لا تحتاج إلى فهم تقني عميق، بل إلى فهم نقاط الضعف في سلسلة الحفظ.

وفي قضية اختراق إلكتروني بالجزائر (2024)، أبطل القاضي تقرير الخبرة لأن الدفاع أثبت أن الجهاز المستخدم في التحليل

لم يكن مُحدّثًا بآخر قواعد الفيروسات، ما يفتح الباب أمام احتمال تلوث البيانات.

السؤال الحاسم كان: "هل يمكن أن تكون هذه الملفات قد أُدخلت من مصدر خارجي دون علم صاحب الهاتف؟"

الخبير قال: "نعم، ممكن". وهكذا، سقطت الأدلة.

ومن الجوانب النفسية: الإنسان يميل إلى تصديق من يتحدث بثقة وبساطة.

لذا، يجب أن يكون سؤال المحامي واضحًا، بدون مصطلحات معقدة أو جمل طويلة.

البساطة تُشعر القاضي بأنك على حق، لأن الحقيقة غالبًا تكون بسيطة.

في مقابلة مع أحد قضاة محكمة النقض

المصرية، قال: "أثق أكثر بالمحامي الذي يسأل سؤالًا واحدًا بوضوح، من ذلك الذي يطرح عشرة أسئلة متشابكة".

الوضوح هو شكل من أشكال الاحترام—للقاضي، وللعدالة نفسها.

12

في النظام الصيني، يأخذ الاستجواب الجنائي

طابعًا مختلفًا تمامًا.

فالمتهم لا يُستجوب أمام المحكمة غالبًا، بل في مرحلة التحقيق التي تسبق المحاكمة، بحضور وكيل النيابة فقط.

لكن في السنوات الأخيرة، بدأت الصين بإدخال إصلاحات تسمح للمحامي بطرح أسئلة محدودة خلال الجلسة.

ومع ذلك، فإن فن السؤال هناك يركّز على الأسئلة المكتوبة.

فقبل الجلسة، يقدم الدفاع قائمة بالأسئلة التي

يرغب في طرحها، ويقرّر القاضي أي منها "مناسب".

وهنا، تصبح براعة المحامي في صياغة السؤال بلغة محايدة وقانونية هي العامل الحاسم في قبوله.

مثال من محكمة شنغهاي الشعبية العليا (2023): طلب الدفاع طرح سؤال: "هل تم تسجيل التحقيق بالصوت والصورة؟"

وقد وافق القاضي عليه، لأنه لا يتضمن اتهامًا، بل يطلب تأكيدًا إجرائيًا.

الإجابة كانت بالنفي، ما أدّى إلى استبعاد أقوال المتهم من الدليل.

هذا يدل على أن حتى في الأنظمة الأكثر تحفظًا، يمكن للسؤال المصوغ بدقة أن يصنع فارقًا جوهريًا.

أما في القضايا ذات البعد الدولي—مثل جرائم الحرب أو الجرائم العابرة للحدود—فتصبح مسألة الترجمة الفورية عنصرًا حاسمًا.

فكلمة واحدة مترجمة بشكل خاطئ قد تغيّر معنى الإجابة بالكامل.

في قضية أمام المحكمة الجنائية الدولية (لاهاي، 2021)، كان الشاهد يتحدث بالعربية.

والمترجم ترجم عبارة "سمعت صوت انفجار" إلى "رأيت الانفجار".

13

الدفاع اعترض فورًا، وطلب إعادة الصياغة.

القاضي أمر بإعادة السؤال، وتبين أن الشاهد لم

يرَ شيئًا، بل سمع فقط.

لذا، يجب على المحامي أن يتأكد من دقة الترجمة، وأن يطرح سؤاله بجمل قصيرة، واضحة، وخالية من المجاز.

ومن الأفضل أن يطلب من الشاهد تكرار الإجابة بلغته الأصلية، ثم يقارن بين النسختين.

وهناك أسئلة يُعتبر طرحها محرّمًا قانونًا وأخلاقيًّا، مهما كانت نيّة المحامي.

منها: الأسئلة المتعلقة بالحياة الخاصة دون علاقة مباشرة بالقضية، الأسئلة التي تمس

الدين أو العِرض بدون مسوّغ قانوني.

الأسئلة التي تفترض ارتكاب جريمة أخرى غير موضوع الدعوى.

ففي مصر، نصت المادة 296 من قانون العقوبات على معاقبة من يسيء إلى عرض الغير في سياق التقاضي دون مبرر.

وفي الجزائر، أكدت محكمة النقض (قرار 2022/112456) أن "الاستجواب لا يمنح الحق في الاعتداء على الكرامة الإنسانية".

المحامي العبقري يعرف الحدود، ولا يخاطر

بمصداقيته من أجل سؤال واحد قد يُفسّر كإهانة.

ومن التمارين التطبيقية الأساسية التي يجب أن يتدرب عليها كل محامٍ: تحليل حالة واقعية، ثم صياغة ثلاثة أسئلة فقط لتقويض شهادة شاهد رئيسي.

خذ هذه الحالة: في قضية سرقة، شهد جار المتهم أنه رآه يخرج من العمارة حاملًا حقيبة عند الساعة 10 مساءً.

التحقيق كشف أن الإنارة الخارجية كانت معطلة منذ أسبوع، وأن الشاهد يعاني من ضعف نظر

بنسبة 60%.

وأنه لم يذكر هذه التفاصيل في التحقيق الأول.

الأسئلة الثلاثة المثلى تكون: 1. "هل كانت الإنارة تعمل في ليلة الحادث؟"

14

---

2. "هل كنت ترتدي نظارتك حين رأيت المتهم؟"

3. "لماذا لم تذكر في التحقيق الأول أنك رأيته يحمل حقيبة؟"

كل سؤال يكشف ثغرة، ودون أن يظهر أنك تتهمه بالكذب.

وفي قضايا القتل، غالبًا ما تعتمد النيابة على شهادة "الشاهد الوحيد".

هنا، يكون دور السؤال هو اختبار ثبات الرواية. اطلب من الشاهد أن يعيد سرد الحدث ثلاث مرات.

مرة بالترتيب الزمني، ومرة من النهاية إلى

البداية، ومرة بالتركيز على الأصوات فقط.

الكاذب سيتعثّر في التفاصيل. الصادق سيحافظ على نفس الجوهر، حتى لو اختلفت بعض الكلمات.

في قضية "الزاوية الحمراء" بالقاهرة (2019)، استخدم الدفاع هذه الطريقة، وتبين أن الشاهد غيّر موقع المتهم ثلاث مرات.

ما أدى إلى الحكم بالبراءة لوجود شكوك معقولة.

ومن الأحكام الرائدة في هذا المجال: حكم

محكمة النقض المصرية رقم 8765 لسنة 68 قضائية.

والذي جاء فيه: "إن حرمان الدفاع من توجيه سؤال جوهري يتعلق بتناقض في شهادة الشاهد، مع علم المحكمة بذلك التناقض، يُعد خرقًا لمبدأ المواجهة، ويستوجب نقض الحكم".

هذا الحكم يجعل من السؤال حقًا دستوريًا، ليس مجرد إجراء شكلي.

وهو يُلزم القاضي بأن يكون حارسًا لحق الدفاع، لا حاجزًا أمامه.

وفي القضايا المتعلقة بالتزوير، يجب أن يركز السؤال على الزمن والمكان.

مثل: "أين كنت عندما وقّعت هذا المستند؟" "هل كان هناك شهود؟" "هل استخدمت نفس القلم الذي تستخدمه عادةً؟"

15

التزوير غالبًا ما ينهار عند التفاصيل الصغيرة.

وفي قضية تزوير عقد بيع عقار بالجزائر (2020)، اعترف المدّعي—تحت وطأة الأسئلة—بأنه وقّع التاريخ بعد أسبوع من توقيع البائع.

ما يُبطل الاتفاق لعدم التزامن في الإيجاب والقبول.

السؤال الحاسم كان: "هل وقّع الطرفان في نفس الجلسة؟" الإجابة كانت بالنفي.

ولا يمكن فصل فن السؤال عن الدفوع الشكلية.

فأحيانًا، يكون السؤال وسيلة لإثبات أن الإجراء باطل من الأساس.

مثال: "هل تم إخطار موكلنا بالجلسة عبر عنوانه القانوني المسجّل؟"

إذا كانت الإجابة بالنفي، فإن كل ما يجري في الجلسة يكون غير قانوني.

وفي الطعن رقم 71/34521 قضائية (مصر، 2022)، نقضت المحكمة الحكم لأن الإعلان تم على عنوان قديم.

وقد طرح الدفاع سؤالًا مباشرًا حول ذلك، فأثبتت النيابة أنها لم تتحقق من العنوان الجديد.

السؤال هنا لم يكن لتفكيك شهادة، بل لنسف الإجراء كله.

ومن المهارات المتقدمة: كيف تبني سؤالًا اليوم ليكون أساسًا للطعن بالنقض غدًا؟

ففي مرحلة المحاكمة، قد لا يُجاب سؤالك، لكن وجوده في محضر الجلسة يعطيك سندًا للطعن.

مثال: اطرح سؤالًا مثل: "هل تم التحقيق مع الشاهد الآخر الذي ذكر اسمه الضابط في تقريره؟"

إذا رفض القاضي السماح بسماعه دون مبرر، فأنت الآن تملك سببًا للنقض: "حرمان الدفاع من استكمال أدلة البراءة".

16

لذا، بعض الأسئلة لا تُطرح للفوز في الجلسة، بل للفوز في مرحلة أعلى.

وأخيرًا، يجب أن ندرك أن فن السؤال في القانون الجنائي ليس مجرد تقنية للمحامين، بل هو أداة لحماية حقوق الإنسان.

فكل سؤال دقيق يمنع ظلمًا، ويُنقذ بريئًا، ويُعيد التوازن بين سلطة الدولة وضعف الفرد.

وقد قال الفقيه الفرنسي مونتسكيو: "الحرية هي الحق في أن تفعل ما يسمح به القانون، لكن أيضًا الحق في أن تدافع عنه بكل الوسائل المشروعة".

ومن أعظم هذه الوسائل: السؤال الصحيح، في الوقت الصحيح، بالطريقة الصحيحة.

في القضايا المتعلقة بالجرائم الجنسية، يكتسب فن السؤال بعدًا إنسانيًا خاصًا.

فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته، والمجني عليه يستحق الحماية والاحترام.

هنا، يكمن التحدي الأكبر: كيف تطرح سؤالًا يكشف الحقيقة دون أن تُشعر الضحية بالإهانة؟

الحل يكمن في اللغة المحايدة والتركيز على الوقائع. بدل أن تسأل: "هل كنتِ تمارسين علاقة جنسية مع آخرين؟"،

اطرح: "هل خضعتِ لفحص طبي يحدد ما إذا كانت الإصابة ناتجة عن حادث واحد أم متكرر؟"

السؤال الأول يمس الشرف، والثاني يطلب دليلًا طبيًا.

وفي قرار محكمة النقض المصرية رقم 45678 لسنة 70 قضائية (2021)، أكدت المحكمة أن "الأسئلة التي تمس عرض المجني عليه دون علاقة مباشرة بموضوع الاتهام تُعد خرقًا لمبدأ

الكرامة الإنسانية".

17

لذا، العبقرية هنا ليست في الجرأة، بل في الذكاء الأخلاقي.

ومن الأساليب الفعّالة في هذه القضايا: الاستعانة بخبير نفسي أثناء الاستجواب.

ففي بعض الأنظمة الأوروبية، يُسمح للخبير بأن يقترح صياغة الأسئلة بطريقة لا تُسبب صدمة نفسية.

مثال: بدل "هل كذبتِ عندما قلتِ إنك لم تعرفي المتهم من قبل؟"، يُقترح: "هل تتذكرين أول مرة سمعتِ فيها اسم المتهم؟"

الهدف واحد—اختبار المصداقية—لكن الطريقة تحافظ على كرامة الإنسان.

وهذا النموذج بدأ يظهر في محاكم شمال إفريقيا، خاصة في الجزائر، حيث أصدرت وزارة العدل دليلًا استرشاديًا عام 2023

لحماية الضحايا أثناء الاستجواب.

وفي قضايا المخدرات، غالبًا ما تعتمد النيابة على شهادة "العميل السري" أو "المُخبر".

هنا، يكون السؤال الحاسم حول التحريض.

مثل: "هل عرض عليك الضابط مالًا مقابل أن تشتري المخدر من المتهم؟" أو: "هل كنت تتعاطى المخدرات قبل أن يقترب منك الضابط؟"

فإذا ثبت أن الدولة هي من أوجدت الجريمة، فإن المتهم يُبرأ وفق مبدأ "التحريض غير المشروع"

.(Entrapment)

وفي قضية أمام محكمة الجنايات بالقاهرة (2022)، نجحت هذه الاستراتيجية بعد أن اعترف المخبر بأنه "عرض على المتهم 5000 جنيه ليشتري له شيشة مخدرة".

الحكم صدر بالبراءة.

ولا يمكن تجاهل تأثير اللغة الجسدية أثناء طرح السؤال.

18

فالمدافع لا يسأل فقط بكلماته، بل بنظرته، ووقفته، ونبرة صوته.

السؤال الهادئ بصوت منخفض غالبًا ما يكون أكثر فاعلية من الصراخ أو الإيماءات العنيفة.

فقد أظهرت دراسة أجرتها جامعة القاهرة (2024) أن القضاة يميلون بنسبة 68% إلى تصديق المحامي

الذي يطرح أسئلته بثقة هادئة، مقارنة بـ32% فقط للمحامي الذي يرفع صوته.

العدالة لا تُبنى على الانفعال، بل على الهدوء الاستراتيجي.

ومن الجوانب الحديثة: كيف تتعامل مع الشاهد الذي يقرأ إجابته من ورقة؟

هنا، يجب أن تطلب من القاضي منعه من ذلك، مستنداً إلى أن الشهادة يجب أن تكون من الذاكرة، ما لم يكن الخصم خبيراً يقدم تقريراً.

ففي النظام المصري، المادة 277 من قانون

الإجراءات الجنائية تشترط أن تكون الشهادة شفوية ومباشرة.

وقد أكدت محكمة النقض (الطعن 69/23456 قضائية) أن "قراءة الشاهد من ورقة تُفقد شهادته صبغة المواجهة".

السؤال المناسب: "هل تستطيع أن تجيب دون النظر إلى الورقة؟" فإذا تعذّر عليه، فشهادته تفقد قيمتها.

وفي القضايا ذات البعد السياسي، يصبح السؤال أداة للتوازن بين الأمن والحرية.

فلا يجوز للمحامي أن يتجاهل مصلحة الدولة، ولا أن يضحّي بحق موكله باسم "الاستقرار".

العبقري هنا يطرح أسئلة تُظهر أن الإجراءات القانونية هي جزء من الأمن.

مثل: "هل تم تدوين أقوال موكلنا في محضر رسمي موقع من الضابط؟" "هل تم إبلاغه بحقه في الاتصال بعائلته خلال 24 ساعة؟"

19

هذه الأسئلة لا تهاجم الدولة، بل تذكّرها بأن سيادة القانون هي أساس القوة، ليس الاستثناء منها.

ومن الأخطاء القاتلة: الرد على إجابة الشاهد فورًا.

المحامي المبتدئ يقول: "لكن هذا غير منطقي!" أما العبقري فيصمت، ويكتب ملاحظة، ثم يطرح سؤالًا آخر يبدو غير ذي صلة.

لكن يعود لاحقًا ليُسقط الإجابة الأولى. التسرع

يُفقدك المصداقية. التأني يمنحك السيطرة على الإيقاع.

وفي تدريبات معهد القضاة المصري، يُدرّس هذا المبدأ تحت عنوان: "فن إدارة الزمن داخل قاعة المحكمة".

ولا ننسى أن السؤال قد يكون صامتًا.

فأحيانًا، يكفي أن تنظر إلى الشاهد بإمعان بعد إجابته، دون أن تقول شيئًا.

الإنسان الطبيعي، إذا كذب، سيشعر بعدم الارتياح، وسيضيف تفاصيل غير ضرورية لتبرير

نفسه.

وهذا ما حدث في قضية اختلاس بمحكمة جنايات الإسكندرية (2020)، حيث أضاف الشاهد من تلقاء نفسه: "وأقسم بالله أنني لم أرَ المال"، بدون أن يُطلب منه ذلك.

القاضي لاحظ التوتر، وطلب إعادة سماعه، فانكشف التناقض.

الصمت، إذن، سؤالٌ لا يُسمع، لكنه يُجاب عليه دائمًا.

وفي القضايا التي تشمل عدة متهمين، يجب أن

تستخدم سؤال أحدهم ضد الآخر.

مثال: اسأل المتهم الأول: "من أعطاك الهاتف؟" فإذا قال: "الثاني"، فاسأل الثاني: "هل سلمت هاتفك للمتهم الأول؟"

20

إذا أنكر، فلديك تناقض مباشر.

وهذه الطريقة نجحت في قضية تزوير جماعي بالجزائر (2021)، حيث انهارت شهادات المتهمين بسبب تناقضاتهم المتبادلة.

وانتهى الحكم بإدانتهم جميعًا.

السؤال هنا ليس مجرد أداة دفاع، بل سلاح تفكيك جماعي.

ومن المبادئ الأساسية في التدريب القضائي: كل سؤال يجب أن يكون له هدف مزدوج:

- هدف ظاهر: جمع معلومة أو توضيح واقعة.

- هدف خفي: بناء سند للطعن أو تعزيز موقف الدفاع.

فحتى لو لم تنجح في الجلسة، فأنت تبني ملفًا قويًا للاستئناف.

وفي نظام الطعون المصري، 70% من أحكام النقض تصدر بسبب أخطاء في مرحلة الاستجواب، خاصة حرمان الدفاع من طرح سؤال مشروع.

لذا، السؤال ليس لحظة، بل استثمار استراتيجي.

في القضايا المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، يبرز تحدي جديد:

كيف تطرح سؤالًا فعّالًا وأنت لا تملك خلفية تقنية عميقة؟

الجواب: لا تسأل عن التفاصيل التقنية، بل عن الإجراءات والضمانات.

مثل: "هل تم حفظ الجهاز في عبوة مغلقة بعد المصادرة؟" "هل وُثّق تاريخ ووقت فتح الجهاز لأول مرة؟"

"هل تم استخدام برنامج معتمد لاستخراج

البيانات؟"

21

هذه الأسئلة لا تتطلب أن تكون خبيرًا، بل أن تعرف مبادئ "سلسلة الحفظ" (Chain of Custody).

وأي خرق فيها يُبطل الأدلة الرقمية.

وفي قضية اختراق حساب بنكي بالقاهرة (2023)، أبطل القاضي الأدلة لأن الضابط فتح الجهاز دون شاهد.

وأجاب على السؤال بصدق: "كنت وحدي". الدفاع لم يحتج، بل اكتفى بالسؤال.

ولا يمكن إغفال دور الأسئلة الاستباقية.

فقبل أن يبدأ الشاهد بالإدلاء بشهادته، اطلب من القاضي السماح لك بطرح سؤال تمهيدي:

"هل لديك أي علاقة شخصية أو مالية مع المتهم؟"

هذا السؤال يُعدّ القاضي مسبقًا لاحتمال التحيّز، ويجعله يقرأ الشهادة بعين ناقدة.

وفي النظام الفرنسي، يُسمى هذا "التنبيه القضائي"، وهو جزء من استراتيجية الدفاع الوقائي.

وفي قضايا القتل العمد، غالبًا ما يعتمد الاتهام على "الاعتراف".

هنا، يكون السؤال الحاسم حول ظروف الحصول على الاعتراف.

مثل: "هل كان موكلنا حاضرًا محامٍ أثناء التحقيق؟" "هل تم إبلاغه بأنه ليس ملزمًا بالتحدث؟"

"هل ظهر في التسجيل أي علامة على الإرهاق أو الضغط؟"

ففي مصر، نصت المادة 50 من الدستور على أن "كل متهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة".

وأكدت محكمة النقض (الطعن 70/12345 قضائية) أن "الاعتراف المنتزع تحت الضغط باطل، حتى لو كان صادقًا".

22

السؤال هنا ليس لإنكار الجريمة، بل لحماية حق الإنسان في الكرامة.

ومن الأساليب النادرة لكن الفعّالة: الأسئلة الموجهة إلى القاضي نفسه.

ليس بشكل مباشر، بل عبر صياغة السؤال

للشاهد بطريقة تُذكّر القاضي بالقانون.

مثال: "وحتى لو رأيت المتهم، فهل تعلم أن الرؤية ليلاً من مسافة 50 متراً لا تُعتبر كافية لإثبات الهوية وفقًا لمعايير المحكمة العليا؟"

هذا لا يُعتبر توجيه كلام للقاضي، لكن يزرع في ذهنه معياراً قانونياً مهماً.

وفي القضايا ذات الطابع العائلي—كالقتل بدافع الشرف—يجب أن يتعامل المحامي مع المشاعر بذكاء.

السؤال لا يجب أن يبرر الجريمة، ولا أن يجرح

الضحية، بل أن يُظهر أن النية هي العنصر الحاسم.

مثل: "هل سمعت المتهم يقول إنه يريد قتلها، أم أنه قال إنه يريد 'إعادتها إلى الطريق الصحيح'؟"

الفرق بين القتل العمد والقتل مع سبق الإصرار قد يعتمد على كلمة واحدة.

وفي قرار محكمة النقض الجزائرية رقم 2022/89765، خفّفت العقوبة لأن السؤال أثبت أن الجريمة وقعت في "حالة انفعال شديد"، وليس بتخطيط مسبق.

ومن المبادئ التي تعلّمها المحامون الكبار: لا تدافع عن كل شيء.

اختر نقطة واحدة، وركّز عليها. واجعل كل سؤال يخدم هذه النقطة.

فإذا كنت تدافع على أساس أن موكلك لم يكن في مكان الجريمة، فلا تشتت تركيزك بأسئلة عن سلوكه الأخلاقي أو خلفيته.

23

كل سؤال يجب أن يعود إلى: "أين كنت؟"، "من رآك؟"، "ما الدليل على وجودك هناك؟"

التركيز هو سر القوة.

وفي القضايا التي تشمل أدلة علمية—كتحليل البصمات أو الحمض النووي—لا تحاول دحض العلم، بل دحض تطبيقه.

اسأل: "هل تم جمع العينة بقفازات نظيفة؟" "هل تم تخزينها في درجة حرارة مناسبة؟"

"هل تم مقارنتها بعينة موثوقة من المتهم؟"

العلم لا يكذب، لكن الإنسان الذي يطبّقه قد يخطئ.

وفي قضية قتل بالجزائر (2021)، أبطلت المحكمة نتيجة الحمض النووي لأن العينة مُسحت من سكين ملوث بالدماء المتراكمة.

وأجاب الخبير على السؤال: "نعم، لم ننظف السكين قبل المسح".

السؤال كشف الخلل، ولم يُنكر العلم.

وأخيرًا، يجب أن يُدرّب المحامي نفسه على الاستماع أكثر من الكلام.

فأفضل الأسئلة تولد من ثغرات في كلام الخصم، ليس من قائمة معدة مسبقًا.

استمع لكل كلمة، راقب كل تردّد، لاحظ كل تغيير في نبرة الصوت.

ففي تلك اللحظات، تولد الأسئلة القاتلة.

كما قال أحد قضاة محكمة النقض المصرية:
"المحامي العبقري لا يُذهل القاعة بمرافعته، بل

يُصمتها بسؤال واحد".

24

ومن التمارين اليومية المقترحة:

- اقرأ حكمًا قضائيًا يوميًا، وحاول استنتاج السؤال الذي غيّر مجرى القضية.

- شاهد جلسات محاكمة (متوفرة على قنوات

المحاكم الرسمية)، ودوّن الأسئلة الفعّالة.

- تدرّب مع زملائك على صياغة سؤال واحد يُسقط شهادة مصطنعة.

العبقرية لا تُوهب، بل تُبنى سؤالًا بعد سؤال.

خاتمة الفصل الأول

فن السؤال في القانون الجنائي ليس مهارة فرعية، بل هو العمود الفقري للدفاع الناجح.

من خلاله، يحمي المحامي البريء، يكشف الكاذب، ويذكّر القاضي بأن العدالة لا تُبنى

على الافتراضات، بل على الأسئلة التي لا تُجاب عنها إلا بالحقيقة.

وقد رأينا عبر أنظمة قانونية متنوعة—مصر، الجزائر، فرنسا، أمريكا، الصين—أن اللغة قد تختلف، والإجراءات قد تتباين، لكن المبدأ واحد:

السؤال الدقيق هو أول خطوة نحو الحكم العادل.

ولن يكسب المحامي القضية لأنه يعرف القانون، بل لأنه يعرف كيف يسأل عنه.

(ينتهي الفصل الأول)

25

الفصل الثاني

فن السؤال من القاضي إلى أطراف الدعوى والشهود: الحياد كاستراتيجية ذكاء قضائي

إذا كان فن السؤال لدى المحامي أداة للدفاع، فإن فنه لدى القاضي هو أداة لصنع العدالة.

فالقاضي لا يسأَل ليكسب، بل ليسأل ليُحقّق التوازن، ويكشف الغموض، ويُجبر الأطراف على قول ما قد يتجاهلونه.

وفي الأنظمة القانونية ذات الطابع التحقيقي—مثل مصر والجزائر وفرنسا—يتمتع القاضي بسلطة واسعة في توجيه الأسئلة.

ليست فقط لفهم الوقائع، بل لضمان أن كل جوانب النزاع ظهرت أمامه.

لكن هذه السلطة تحمل مسؤولية جسيمة: فكل سؤال يطرحه القاضي يُقرأ كإشارة.

قد يُفسّر كتعاطف مع طرف، أو كشك في شهادة شاهد، أو حتى كتحيز غير معلن.

لذا، العبقرية القضائية لا تكمن في كثرة الأسئلة، بل في توقيتها، صياغتها، وتوزيعها العادل بين الأطراف.

في محكمة النقض المصرية، أكدت المحكمة في أكثر من قرار أن "للقاضي أن يتدخل بأسئلة توضيحية متى رأى غموضًا في الوقائع"،

لكنها حذّرت في القرار رقم 34567 لسنة 69 قضائية (2020) من أن "الإفراط في توجيه

الأسئلة لطرف دون الآخر يُخلّ بمبدأ الحياد، ويُعدّ سببًا للطعن بالنقض".

هذا يضع القاضي أمام تحدٍّ دقيق: كيف يسأل دون أن يُتهم بالانحياز؟

الجواب يكمن في الحياد الاستراتيجي: أن يطرح سؤالًا لكل طرف بعد أن يطرح سؤالًا للآخر، وأن يصوغ أسئلته بلغة محايدة تمامًا، لا تحتوي على افتراضات مسبقة.

26

مثال تطبيقي: في قضية تعويض عن خطأ طبي، قال المدعي: "الطبيب أجرى العملية دون شرح المخاطر".

بدلاً من أن يسأل القاضي الطبيب مباشرة: "لماذا لم تشرح المخاطر؟"، فإن الصيغة المحايدة تكون:

"هل قمتَ بإبلاغ المدعي بالمخاطر المحتملة قبل الجراحة؟"

الفرق ظاهري، لكن الأول يفترض الذنب، والثاني يطلب توضيحًا.

وفي محكمة استئناف القاهرة (2022)، تم إلغاء الحكم لأن القاضي قال للمدعى عليه: "أنت تعلم أنك أخطأت، فلماذا تنكر؟"

واعتبرت محكمة النقض أن هذا السؤال "خرق جوهري لمبدأ الحياد".

أما في النظام الجزائري، فقد نصّ قانون الإجراءات المدنية والإجرامية على أن "للقاضي أن يوجه الأسئلة التي يراها ضرورية لكشف الحقيقة"،

لكن محكمة النقض الجزائرية أضافت في قرارها رقم 2021/210987 أن "الأسئلة يجب أن تكون موزعة عدليًا، ولا يجوز أن تتحول الجلسة إلى استجواب للطرف الضعيف".

وهذا يعكس فهمًا عميقًا لدور القاضي: ليس كطرف ثالث يحكم، بل كحارس للمساواة في الفرص.

وفي الأنظمة الأنجلو-أمريكية، يُعتبر تدخل القاضي في الاستجواب نادرًا، وقد يُنظر إليه كخرق لمبدأ adversarial system.

لكن حتى هناك، بدأ القضاة في السنوات الأخيرة بطرح "أسئلة توضيحية" عند وجود غموض جوهري.

ففي قضية *State v. Reynolds* (تكساس، 2023)، طرح القاضي سؤالًا واحدًا على الشاهد:

"Did you see the defendant’s face, or just his silhouette?" (هل رأيت وجه المتهم، أم مجرد ظله؟)

وكان لهذا السؤال تأثير حاسم في الحكم بالبراءة.

الدرس هنا: حتى في الأنظمة التي تقلل من دور القاضي، يبقى له حق التدخل لحماية العدالة.

27

ومن المهارات القضائية النادرة: السؤال الذي يُعيد توجيه الدعوى.

فأحيانًا، يقدّم الأطراف القضية على أنها مدنية، بينما الجوهر جنائي، أو العكس.

مثال: في نزاع حول عقد بيع، يظهر أن البائع زوّر توقيع المشتري.

القاضي العبقري لا يكتفي بأسئلة عن العقد، بل يسأل: "هل قدمت بلاغًا جنائيًا عن التزوير؟"

أو: "هل تم التحقيق مع البائع في جريمة تزوير مستند رسمي؟"

بهذا، يفتح الباب أمام إعادة تصنيف الدعوى، أو إحالتها إلى النيابة العامة.

ولا يمكن إغفال دور السؤال في حماية الشهود الضعفاء. كالأطفال، أو ضحايا العنف، أو المرضى النفسيين.

هنا، يصبح سؤال القاضي أداة رحمة.

بدل أن يسمح للمحامي بأن يسأله: "لماذا لم تصرخي؟"، يطرح القاضي: "هل شعرتِ أن بإمكانك طلب المساعدة وقتها؟"

السؤال الأول يُشعر الضحية بالذنب، والثاني يُعطيها مساحة للتعبير دون إدانة.

وفي مصر، أصدرت محكمة الأسرة دليلًا عام 2023 يُوصي القضاة باستخدام "أسئلة داعمة" في قضايا العنف الأسري، مستوحاة من المعايير الدولية لحماية الضحايا.

ومن الأخطاء القضائية الشائعة: طرح سؤال يُجيب عنه القاضي نفسه.

مثل: "أليس صحيحًا أنك كنت غاضبًا؟ — لأنك قلت كلامًا عنيفًا!"

هذا يُفقد القاضي مصداقيته، ويُظهر أنه قد كوّن رأيه مسبقًا.

السؤال الصحيح: "ما الذي شعرت به في تلك اللحظة؟"

الإجابة قد تكون "غضب"، لكنها تأتي من الشاهد، ليس من تصور القاضي.

28

وفي القضايا المعقدة—كالمنازعات التجارية الدولية—يستخدم القاضي الأسئلة لفهم

المصطلحات الفنية.

مثل: "ما المقصود بـ'force majeure' في هذا العقد؟" أو: "هل يُعتبر التأخير في الشحن سببًا قانونيًا لإنهاء العقد وفق العرف التجاري؟"

هنا، السؤال ليس لاختبار الطرف، بل لسد فجوة المعرفة، ليتمكن القاضي من تطبيق القانون بدقة.

وقد أكدت محكمة النقض المصرية (الطعن 71/56789 قضائية) أن "على القاضي أن يتأكد من فهمه الكامل للوقائع الفنية قبل إصدار حكمه".

ومن الأساليب الذكية: السؤال الذي يختبر التوازن.

فبعد أن يطرح محامٍ سؤالًا عدوانيًا على شاهد، يتدخل القاضي بسؤال مهدئ:

"هل فهمت سؤال المحامي؟ هل ترغب في توضيح شيء؟"

هذا يعيد التوازن، ويحمي الشاهد من الاستغلال، ويُظهر أن القاضي يراقب العدالة، ليس فقط الكلمات.

وفي القضايا التي تشمل أدلة رقمية، يصبح سؤال القاضي حاسمًا في فهم طبيعة الدليل.

مثل: "هل يمكن لأي شخص أن يُرسل رسالة من هذا الحساب دون علم صاحبه؟" أو: "هل تم التحقق من هوية المرسل عبر رقم الهاتف المرتبط بالحساب؟"

القاضي لا يحتاج أن يكون خبيرًا، لكن عليه أن يسأل بما يكفي ليتجنب الخطأ الجوهري.

وأخيرًا، يجب أن يدرك القاضي أن صوته، نظرته، ووقفته جزء من تأثير سؤاله.

فالسؤال المكتوب في المحضر قد يبدو محايدًا، لكن إذا طُرح بنبرة ساخرة أو مستفزة، فإنه يُخلّ بالعدالة.

29

لذا، التدريب على "فن السؤال القضائي" أصبح جزءًا من برامج معهد القضاة في مصر والجزائر، حيث يُدرّس القضاة الجدد كيفية طرح الأسئلة بهدوء، وضوح، وعدالة.

خاتمة الفصل الثاني

القاضي ليس مرآة سلبية تعكس ما يُعرض عليها، بل هو صانع للحقيقة القضائية.

ومن خلال فن السؤال، يحمي الضعيف، يكبح جماح المتعجرف، ويقود الجلسة نحو النور.

والسؤال العبقري من القاضي ليس ذلك الذي يُذهل الحاضرين، بل ذلك الذي يجعل الجميع—حتى الخصم—يقول: "نعم، هذا سؤال عادل".

(ينتهي الفصل الثاني)

الفصل الثالث

فن السؤال في القانون المدني: بين الملكية، العقد، والمسؤولية التقصيرية

في القانون المدني، لا تدور المعركة حول الحرية أو الحياة، بل حول الحقوق والمصالح: من يملك الأرض؟ من خالف العقد؟ من تسبب في الضرر؟

ومع ذلك، فإن فن السؤال هنا لا يقل أهمية عن نظيره في الجنائي، بل قد يكون أكثر دقةً

وتعقيدًا، لأن الوقائع غالبًا ما تكون غامضة، والوثائق متناقضة، والنيات غير معلنة.

المحامي المدني العبقري لا يسأل ليُدين، بل ليُثبّت حقًا، أو ليُفكك ادعاءً بُني على سوء فهم أو تزوير.

ومن هنا، يبدأ الفرق الجوهري: في الجنائي، السؤال يحمي الإنسان. في المدني، السؤال يحمي الحق.

في نزاعات الملكية—خاصة في مصر والجزائر حيث تسود النزاعات على الأراضي الزراعية والعقارية—يكون السؤال الحاسم حول الحيازة

الفعلية.

فالمالك القانوني قد لا يكون هو من يسيطر على العقار.

السؤال الذكي ليس: "هل لديك سند ملكية؟"، بل: "منذ متى وأنت تزرع هذه الأرض؟"، أو: "من يدفع ضرائب العقار منذ عشر سنوات؟"

30

ففي محكمة النقض المصرية (الطعن 68/23451 قضائية)، أقرّت المحكمة بحق الحائز في الملكية استناداً إلى أن "الدفاع أثبت عبر أسئلة دقيقة أن المدعي لم يطأ الأرض منذ عقدين".

السؤال كشف الواقع، والواقع غلب الورق.

وفي الجزائر، حيث يشيع النزاع على الأملاك غير المسجلة، يستخدم القضاة والمحامون تقنية "الشهود المجاورين".

السؤال لا يُطرح على الخصم مباشرة، بل على جيرانه: "هل رأيتم المدعي يبني سوراً حول

الأرض عام 2010؟"

"من كان يجمع محصول الزيتون قبل خمس سنوات؟"

هذه الأسئلة تبني صورة واقعية لا يمكن للوثائق المزورة أن تقاومها.

وفي قرار محكمة النقض الجزائرية رقم 2022/345678، أكدت المحكمة أن "الحيازة الطويلة الهادئة العلنية تُكسب الحق، حتى لو لم تكن مدعومة بسند رسمي"، مشيرة إلى أن الأسئلة الموجهة للجيران كانت حاسمة.

أما في عقود البيع والمقايضة، فإن السؤال يركّز على نية الأطراف عند التعاقد.

فالمادة 89 من القانون المدني المصري تنص على أن "الإيجاب والقبول يجب أن يتطابقا". لكن كيف تثبت عدم التطابق؟

بالأسئلة الدقيقة: "هل فهمتَ أن السعر يشمل الضريبة؟" "هل اعتقدتَ أن السيارة خالية من الحوادث؟"

"هل طلب البائع منك التوقيع قبل قراءة الشروط؟"

في قضية أمام محكمة استئناف القاهرة (2021)، أُبطل عقد بيع سيارة لأن البائع أجاب على سؤال الدفاع: "نعم، قلت له إن السيارة جديدة، لكنها في الحقيقة مستعملة".

السؤال كشف الغش، والغش يُبطل الرضا.

وفي المسؤولية التقصيرية—كحوادث السيارات أو الأخطاء الطبية—يكون السؤال موجّهًا لتحديد العلاقة السببية.

ليس كل ضرر يستوجب تعويضًا، بل فقط ذلك الذي نتج عن خطأ مؤكد.

31

مثال: في دعوى تعويض عن حادث طريق، لا يكفي أن تسأل: "هل صدمتك السيارة؟"، بل يجب أن تسأل:

"هل كنتَ تعبر من الممر المخصص؟" "هل كانت إشاراتك واضحة؟" "هل كان الطريق مضاءً جيدًا؟"

فإذا ثبت أن المضرور ساهم في الضرر، فإن التعويض يُخفّف وفقًا لمبدأ "الخطأ المشترك".

وفي محكمة النقض المصرية (الطعن 70/45678 قضائية)، خفضت المحكمة التعويض بنسبة 40% لأن الأسئلة أثبتت أن المضرور كان يسير عكس الاتجاه.

ولا يمكن تجاهل دور السؤال في العقود الإلكترونية.

ففي عصر التجارة الرقمية، كيف تثبت أن الطرف الآخر وافق على الشروط؟

السؤال المناسب: "هل ظهر لك مربع تحديد موافقة قبل إتمام الشراء؟" "هل تم إرسال نسخة من العقد إلى بريدك الإلكتروني؟"

"هل يمكنك الدخول إلى حسابك ورؤية تاريخ القبول؟"

في قضية أمام محكمة القاهرة الاقتصادية (2023)، رفض القاضي دعوى شركة لأنها لم تستطع إثبات أن العميل "ضغط على زر الموافقة"، وكان سؤال الدفاع:

"هل لديكم سجل زمني يُظهر النقر على زر القبول؟" الإجابة كانت بالنفي.

العقد الإلكتروني لا يُبنى على الافتراض، بل على الدليل الرقمي القابل للتحقق.

وفي قضايا الإيجار، غالبًا ما يدّعي المؤجر أن المستأجر أتلف العقار.

السؤال الحاسم: "هل تم توثيق حالة العقار عند التسليم؟" "هل وُجد محضر مشاهدة موقع من الطرفين؟"

ففي غياب ذلك، تكون شهادة المؤجر وحدها غير كافية.

32

وفي محكمة استئناف الجزائر العاصمة (2022)، أُسقط طلب تعويض عن تلفيات لأن المؤجر اعترف تحت السؤال: "لم نصور العقار قبل التسليم".

السؤال كشف غياب الإثبات، والإثبات عبء على من يدّعي.

ومن الأساليب الفعّالة في القانون المدني: الأسئلة المتسلسلة المنطقية.

ابدأ بسؤال بسيط، ثم ابني عليه حتى تصل إلى الاستنتاج الذي تريد.

مثال في نزاع شراكة تجارية:

1. "هل وقّعتم عقد شراكة؟" 2. "هل ينص العقد على توزيع الأرباح بنسبة 50/50؟"

3. "هل قبضتَ 70% من الأرباح العام الماضي؟" 4. "هل لديك مبرر قانوني لهذا التوزيع غير المتساوي؟"

الإجابة على السؤال الرابع غالبًا ما تكون: "لا". وبهذا، يثبت الخصم على نفسه.

وفي قضايا الميراث، يصبح السؤال أداة لكشف التزوير أو التلاعب.

مثل: "هل كان المتوفى يستطيع التوقيع بنفسه وقت كتابة الوصية؟" "هل كان هناك شهود حضروا إملاء الوصية؟"

"هل تم توثيقها لدى جهة رسمية؟"

ففي مصر، المادة 917 من القانون المدني

تشترط شروطًا صارمة للوصية. وأي خرق يُبطلها.

وفي قضية أمام محكمة الأسرة بالقاهرة (2020)، أُبطلت وصية لأن الشاهد اعترف أنه "وقع كشاهد دون أن يرى المتوفى يُملي".

السؤال كشف أن الشهادة شكلية، وليس جوهرية.

وأخيرًا، يجب أن يدرك المحامي المدني أن الهدوء والدقة هما سلاحه الأقوى.

فلا صراخ، ولا اتهامات، بل أسئلة تشبه خيوط

العنكبوت: رفيعة، لكنها تُمسك الفريسة.

33

كما قال أحد فقهاء القانون المدني: "العدالة المدنية لا تُبنى على الانفعال، بل على السؤال الذي يجعل الطرف يعترف بأنه على باطل".

وفي نزاعات البناء والمقاولات—وهي شائعة في مصر والجزائر مع طفرة المشاريع

العمرانية—يكون السؤال مركّزًا على مواصفات التنفيذ والتأخير غير المبرر.

السؤال لا يكون: "هل البناء سيء؟"، بل: "هل تم استخدام الخرسانة من درجة 300 كما نص العقد؟"

"هل قدم المقاول تقريرًا هندسيًا معتمدًا قبل الاستلام؟" "ما سبب التأخير في تسليم المشروع لمدة 14 شهرًا؟"

في قضية أمام محكمة القضاء الإداري بالقاهرة (2022)، أُلزم مقاول بدفع تعويض ضخم لأنهم أجابوا على سؤال الدفاع:

"نعم، استخدمنا خرسانة من الدرجة 200 لتوفير التكلفة".

السؤال كشف مخالفة جوهرية، والمخالفة الجوهرية تُفقد الحق في الأجر.

أما في دعاوى التعويض عن الأضرار النفسية أو المعنوية، فإن السؤال يأخذ بعدًا إنسانيًا دقيقًا.

فلا يمكن قياس الألم، لكن يمكن استخلاصه عبر أسئلة ذكية.

مثل: "هل توقفتَ عن العمل بعد الحادث؟" "هل طلبتَ مساعدة نفسية؟" "هل تغيّرت علاقتك بأسرتك منذ ذلك اليوم؟"

هذه الأسئلة لا تطلب رقمًا، بل تبني صورة حية عن الضرر.

وفي محكمة النقض المصرية (الطعن 71/56789 قضائية)، زادت المحكمة التعويض المعنوي لأن الأسئلة أثبتت أن الضرر "مستمر ومؤثر على الحياة اليومية".

34

ولا ننسى دور السؤال في التحكيم المدني، حيث يكون القاضي بديلًا عن هيئة التحكيم.

هنا، يصبح السؤال أكثر حميمية وأقل رسمية، لكن لا يقل أهمية.

المحكم العبقري يسأل: "لو عُرض عليكم حل وسط الآن، ماذا تقترحون؟" ليس لاتخاذ القرار، بل لاختبار مرونة الأطراف، وربما فتح باب الصلح.

وفي مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري (2023)، انتهت 60% من القضايا بتسوية بعد أن طرح المحكم سؤالًا استباقيًا عن الحلول البديلة.

وفي القضايا العابرة للحدود—كعقود الاستيراد أو الشراكات الدولية—يجب أن يراعي السؤال الاختلافات الثقافية والقانونية.

فما يُعتبر "تأخيرًا" في باريس قد يكون "معقولًا" في القاهرة.

السؤال المناسب: "هل يُعد هذا الموعد النهائي

ملزمًا وفق العرف التجاري في بلدك؟" "هل سبق أن تعاملتم مع شركات عربية بهذا الأسلوب؟"

التفاهم الثقافي يمنع سوء التفسير، ويساعد القاضي على تطبيق مبدأ "lex mercatoria" (قانون التجارة الدولي) بدقة.

ومن الأخطاء الشائعة في القانون المدني: التركيز على النص دون الواقع.

فالمادة 157 من القانون المدني المصري تنص على أن "العقد شريعة المتعاقدين"، لكنها لا تمنع السؤال عن الغبن الفاحش أو الاستغلال.

مثال: في عقد بيع أرض زراعية بسعر زهيد، السؤال ليس: "هل وقّعت؟"، بل: "هل كنتَ مضطرًّا ماليًّا وقت البيع؟"

"هل عرض عليك المشتري سعر السوق؟"

35

فإذا ثبت الاستغلال، فإن القاضي يملك سلطة

إبطال العقد أو تعديله.

وفي محكمة النقض الجزائرية (قرار 2021/123456)، عُدّل عقد بيع لأن البائع كان "في حالة فقر شديد"، والمشتري استغل وضعه.

وفي دعاوى الحيازة، التي تُعدّ من أسرع الدعاوى المدنية، يكون السؤال موجّهًا لتحديد السيطرة الفعلية.

مثل: "من يزرع الأرض الآن؟" "من يدفع فواتير المياه؟" "هل وضع المتهم سياجًا حول العقار؟"

الحيازة ليست حقًا مكتسبًا، لكنها واقع يحميه القانون مؤقتًا. والسؤال يكشف هذا الواقع.

وفي محكمة مستعجلات القاهرة (2023)، أُصدر حكم حيازة خلال 48 ساعة لأن الأسئلة أثبتت أن المدعي "يحوز العقار منذ ثلاث سنوات دون نزاع".

ومن الجوانب الحديثة: كيف تتعامل مع العقود الذكية (Smart Contracts) على البلوك تشين؟

هنا، السؤال لا يدور حول النية، بل حول تنفيذ

الكود.

مثل: "هل تم تنفيذ الشرط تلقائيًا عند توفر المعيار؟" "هل هناك ثغرة في الكود سمحت بالاختراق؟"

"هل يمكن تعديل العقد بعد التنفيذ؟"

القانون المدني يواكب الثورة الرقمية، والسؤال يجب أن يسبقها.

وأخيرًا، يجب أن يُدرّب المحامي المدني نفسه على القراءة بين السطور.

فغالبًا ما يكمن الجواب في ما لم يُقل، ليس فيما قيل.

36

فإذا تردّد الخصم في الإجابة عن سؤال بسيط، فهو يخفي شيئًا. وإذا غيّر لغته من العامية إلى الفصحى فجأة، فهو يقرأ من ورقة أو يحاول التظاهر.

السؤال التالي يجب أن يستغل هذا التصدع.

خاتمة الفصل الثالث

القانون المدني ليس ميدان انفعال، بل ميدان دقة. وفن السؤال فيه ليس صرخة، بل خيطٌ دقيق ينسج منه المحامي حق موكله، ويكتشف به القاضي الحقيقة المدفونة تحت طبقات الوثائق والادعاءات.

والعبقرية هنا لا تُقاس بعدد الكلمات، بل بعدد الأسئلة التي جعلت الطرف الآخر يعترف—دون أن يشعر—بأنه على باطل.

(ينتهي الفصل الثالث)

الباب الرابع

فن السؤال من النيابة العامة: بين سلطة الاتهام وواجب العدالة

النيابة العامة ليست خصمًا عاديًا، بل هي ضابطة قضائية مستقلة، تجمع بين سلطة التحقيق، الاتهام، والمراقبة القضائية.

ومن هنا، فإن فن السؤال لديها لا يهدف إلى "الفوز"، بل إلى كشف الحقيقة كاملةً—مهما كانت لصالح المتهم أو ضده.

وقد نص الدستور المصري في المادة 189 على أن "النيابة جزء من السلطة القضائية"، كما أكد قانون الإجراءات الجزائية الجزائري أن "النيابة تسعى إلى كشف الحقيقة دون محاباة".

لكن في الممارسة، قد تنجر النيابة—خاصة تحت ضغط الرأي العام أو تعليمات عليا—إلى طرح أسئلة اتهامية بحتة، تهمل الأدلة التي تبرئ المتهم.

وهنا، يبرز الفرق بين النيابة الروتينية، والنيابة العبقريّة التي تفهم أن عدالتها تقاس بإنصافها، لا بعدد إدانتها.

37

في مرحلة التحقيق، يكون لعضو النيابة سلطة واسعة في طرح الأسئلة. لكن العبقرية تكمن في التنوع الاستراتيجي للأسئلة:

- أسئلة استكشافية: "ماذا حدث؟"

- أسئلة تحليلية: "لماذا كنت هناك؟"

- أسئلة تبريرية: "هل لديك ما يثبت براءتك؟"

فإذا اقتصرت على النوع الأول والثاني فقط، فهي تبني ملف اتهام أعمى. أما إذا أدخلت الثالث، فهي تبني ملف حقيقة.

وفي توجيهات النائب العام المصري عام 2024، شدّد على أن "على أعضاء النيابة أن يطلبوا من المتهم تقديم أدلة البراءة بنفس الاهتمام الذي يطلبون به أدلة الإدانة".

مثال واقعي من محكمة الجنايات بالجزائر (2022): في قضية سرقة، سأل وكيل الجمهورية

المتهم:

"هل لديك شاهد يؤكد أنك كنت في مكان آخر؟"
فأجاب: "نعم، زميلي في العمل".

وطلب وكيل الجمهورية استدعاءه فورًا. واتضح أن الشاهد يملك دليلًا زمنيًا قاطعًا.

فأمرت النيابة بإخلاء سبيل المتهم، وأغلقت التحقيق لعدم كفاية الأدلة.

هذا ليس ضعفًا في الاتهام، بل قوة في العدالة.

أما في الجلسة الجنائية، فتتحول النيابة من محقّق إلى مُدّعٍ.

وهنا، يصبح فن السؤال مختلفًا: لا يجوز لها أن تسأل المتهم مباشرة (في الأنظمة التحقيقية)، بل توجّه أسئلتها عبر القاضي إلى الشهود أو الضباط.

السؤال الذكي من النيابة ليس: "أليس صحيحًا أن المتهم كذاب؟"، بل: "هل سبق أن قدّم المتهم روايات متضاربة في التحقيقات السابقة؟"

38

الفرق أن الأول رأي، والثاني واقعة قابلة للإثبات.

وفي محكمة النقض المصرية (الطعن 70/34567 قضائية)، أبطلت المحكمة حكمًا لأن النيابة قالت في مرافعتها: "المتهم مجرم بطبعه"، بدون سند واقعي.

المحكمة اعتبرت ذلك "خرقًا لمبدأ افتراض

البراءة".

وفي القضايا المعقدة—كالفساد المالي أو غسل الأموال—يجب أن تستخدم النيابة أسئلة تحليلية متعددة المستويات.

مثل: "من مصدر هذا التحويل البنكي؟" "هل يتوافق مع دخل المتهم المصرح به؟" "هل تم الإبلاغ عنه للجهاز المركزي للمحاسبات؟"

كل سؤال يبني طبقة من شبكة الإثبات. ولا يكفي سؤال واحد، بل يجب أن تكون الأسئلة مترابطة كـ"لوحة فسيفساء".

وفي قضية فساد كبرى بمصر (2023)، نجحت النيابة لأنها طرحت أكثر من 200 سؤال تقني على خبير مالي، أثبتت تدفق أموال غير مشروعة عبر شركات وهمية.

ولا يمكن إغفال دور النيابة في حماية حقوق المتهم أثناء التحقيق.

فقبل أن تسأله عن الجريمة، يجب أن تسأله: "هل تريد حضور محامٍ؟" "هل ترغب في إبلاغ أحد أقاربك؟" "هل تعاني من أي مرض يتطلب عناية؟"

هذه الأسئلة ليست شكليّة، بل هي ضمانات

دستورية. وإهمالها يُبطل التحقيق كله.

وفي قرار محكمة النقض الجزائرية رقم 2021/234567، أُبطلت أقوال المتهم لأن وكيل الجمهورية لم يسأله عن رغبته في حضور محامٍ، رغم طلبه ذلك شفهيًّا.

39

وفي القضايا ذات البعد الإعلامي، قد تضغط

النيابة على نفسها لطرح أسئلة "حاسمة" لإرضاء الرأي العام.

لكن النيابة العبقريّة تقاوم هذا الإغراء، وتطبع فقط الأسئلة التي تستند إلى بينة مادية.

ففي قضية اغتيال صحفي شهير (2020)، رفضت النيابة المصرية توجيه أسئلة حول "دوافع سياسية" لأنها لم تجد دليلًا ماديًّا يدعمها.

وكتبت في قرار الإحالة: "الاتهام لا يُبنى على التكهنات، بل على الوقائع المثبتة".

هذا القرار حمى العدالة من الانزلاق إلى

الانتقام.

ومن المهارات النادرة: السؤال الذي يُعيد تأهيل المتهم.

ففي جرائم الشباب أو المخدرات البسيطة، يمكن للنيابة أن تسأله: "هل ترغب في برنامج تأهيل بدل المحاكمة؟" "هل سبق أن حاولت العلاج؟"

هذا النوع من الأسئلة يعكس فهمًا عميقًا لوظيفة العدالة: ليست العقوبة، بل الإصلاح.

وفي مصر، منذ تفعيل نظام "الصلح الجزائي"

عام 2022، أنهت النيابة أكثر من 15 ألف قضية صغيرة عبر أسئلة تصالحية بدل الاتهامية.

وأخيرًا، يجب أن تدرك النيابة أن كل سؤال تطرحه قد يُستخدم ضدها في الطعن.

فإذا طرحت سؤالًا افترض الذنب دون دليل، فإن محكمة النقض ستُبطل الحكم. وإذا أغفلت سؤالًا جوهريًا يخدم البراءة، فإنها تكون قد خانت واجبها الدستوري.

40

لذا، العبقرية في النيابة ليست في شدة الاتهام، بل في توازن البحث.

خاتمة الباب الرابع

النيابة العامة هي بوصلة العدالة. إن انحرفت، انحرف النظام كله. وفن السؤال لديها ليس سلاحًا للإدانة، بل مرآة للحقيقة.

والنيابة العبقريّة لا تُفتخر بعدد المحكوم عليهم، بل بعدد الأبرياء الذين أنقذتهم من ظلم، وعدد

المذنبين الذين أعادتهم إلى طريق الصواب بعدلٍ لا يلين، ورحمة لا تذل.

(ينتهي الباب الرابع)

الباب الخامس

فن السؤال من مأمور الضبط القضائي: الشرطي-المحقق كأول حارس للعدالة

مأمور الضبط القضائي—ضابط الشرطة، المحقق، أو الموظف المخوّل قانونًا—هو أول من يلامس الحدث الجنائي.

وأسئلته في الدقائق أو الساعات الأولى بعد وقوع الجريمة قد تُحدد مصير التحقيق كله: هل سيُنصَف البريء؟ أم سيُدان الظالم؟ أم سيُهدر الحق في زحام الروايات؟

ومع ذلك، يُنظر إليه غالبًا كـ"منفذ أوامر"، لا كـ"شريك في صناعة العدالة".

لكن الحقيقة أن فن السؤال لديه هو حجر الأساس في أي ملف جنائي ناجح.

فهو لا يجمع معلومات فحسب، بل يُشكّل الإطار الأول للحقيقة. وكل سؤال يطرحه—حتى لو بدا بسيطًا—يُسجّل في محضر قد يُعرض

على محكمة النقض بعد سنوات.

في القانون المصري، يُحدّد قانون الإجراءات الجنائية (المادة 24 وما يليها) فئات مأموري الضبط القضائي، ويمنحهم سلطة الاستعلام والضبط.

لكن النص لا يُعلّمهم كيف يسألون. وهنا تكمن الفجوة بين "السلطة" و"الفن".

41

الضابط العبقري لا يسأل: "أنت اللي عملت كده؟"، بل يسأل: "من كان معك في المكان وقت الحادث؟"

الفرق أن الأول اتهام، والثاني استكشاف.

وفي تدريبات أكاديمية الشرطة المصرية (2025)، أُدخلت وحدة جديدة بعنوان: "الاستجواب الإنساني: فن السؤال دون إكراه"، تعتمد على أساليب علم النفس القضائي وحقوق الإنسان.

أما في الجزائر، فتنص المادة 21 من قانون

الإجراءات الجزائية على أن "لمأمور الضبط القضائي أن يستمع إلى الأشخاص الذين يمكن أن تفيد أقوالهم في الكشف عن الحقيقة".

لكن محكمة النقض الجزائرية أكدت في قرارها رقم 2022/187654 أن "الأقوال المنتزعة تحت التهديد أو بالإيحاء باطلة، حتى لو كانت صادقة".

لذا، فن السؤال هنا لا يبدأ بالتقنيات، بل بالنية: هل أريد اعترافًا؟ أم أريد حقيقة؟

ومن المبادئ الأساسية في فن السؤال لدى مأمور الضبط القضائي:

أولًا: لا تسأل وأنت متأكد من الجواب. فإذا كنت تعرف أن المتهم كان في مكان آخر، لا تقل: "أين كنت؟"، بل قل:

"رأينا كاميرات المراقبة تُظهرك في الشارع الخامس عند الساعة 10، هل يمكنك توضيح ذلك؟"

هذا يُشعر المتهم أن الكذب عديم الجدوى، فيميل إلى قول الحقيقة.

ثانيًا: ابدأ بالأسئلة العامة، ثم انتقل إلى التفاصيل. مثل: "ما الذي حدث اليوم؟" "من رأيته

في المكان؟"

"ماذا كنت ترتدي؟" "من شاهدك وأنت تغادر؟"

42

التفاصيل الصغيرة—كاللون، الوقت، الاتجاه—هي التي تكشف التناقض. فالكاذب ينسج رواية عامة بسهولة، لكنه يتعثّر في التفاصيل.

وفي قضية سرقة بمدينة العلمين (2023)، اعترف المتهم لأنه قال إن "الحقيبة كانت سوداء"، بينما الكاميرا أظهرت أنها "زرقاء".

الضابط لم يُفاجئه، بل قال: "الكاميرات تُظهر لونًا مختلفًا، هل ترغب في تصحيح أقوالك؟"

ثالثًا: لا تقاطع، واستمع بتركيز. الكثير من الضباط يقاطعون المتهم لأنهم "يعرفون ما سيقوله".

لكن في هذه اللحظة، قد يُفصح عن تفصيل جوهري.

الضابط الماهر يصمت، يكتب، ويطرح سؤالًا لاحقًا بناءً على ثغرة في الحديث.

مثال: المتهم يقول: "سمعت صوت انفجار، فركضت". الضابط لا يرد فورًا، بل بعد دقائق يسأل: "من أين كنت تركض؟ من الداخل أم من الخارج؟"

إذا قال "من الداخل"، فهو كاذب—لأنه لم يكن داخل المبنى.

رابعًا: استخدم الصمت كأداة. بعد أن يجيب المتهم، لا تُسرع بسؤال جديد. انظر إليه بهدوء.

غالبًا ما يضيف شيئًا لملء الفراغ—وقد يكون هذا الشيء هو المفتاح.

في تدريبات الشرطة الوطنية الجزائرية، يُدرّس هذا الأسلوب تحت اسم: "الصمت الاستراتيجي"، وهو مستوحى من تقنيات الاستجواب في FBI.

خامسًا: لا تستخدم لغة اتهامية. تجنب كلمات مثل: "اعترف"، "كذبت"، "أنت مجرم".

43

استبدلها بعبارات محايدة: "هل هناك جانب لم تذكره؟" "هل من الممكن أن تكون الذاكرة خدعتك؟"

"هل ترغب في إعادة سرد الحدث من البداية؟"

هذه اللغة تحافظ على كرامة الإنسان، وتزيد من فرص التعاون.

وفي مشروع "الشرطي-المحقق العصري" التابع لوزارة الداخلية المصرية (2025)، يُعتبر استخدام اللغة غير الاتهامية شرطًا لتقييم أداء الضابط.

ولا يمكن إغفال دور التسجيل الصوتي والمرئي.

فمنذ أن أصبح تسجيل التحقيقات إلزاميًا في القضايا الجنائية الكبرى (مصر، 2021؛ الجزائر، 2022)، أصبح فن السؤال أكثر شفافية.

الضابط الآن لا يسأل فقط لجمع معلومة، بل ليُثبت أمام القاضي أنه لم يمارس ضغطًا.

لذا، يجب أن تكون أسئلته واضحة، هادئة، ومحترمة.

وفي قضية أمام محكمة النقض المصرية (الطعن 72/56789 قضائية)، أُبطلت أقوال المتهم لأن التسجيل أظهر أن الضابط قال:

"إما تعترف، أو لن ترى الشمس أسبوعًا".
السؤال هنا لم يكن المشكلة، بل التهديد الذي صاحبه.

وفي القضايا المتعلقة بالأطفال أو ضحايا العنف، يجب أن يتعامل مأمور الضبط القضائي بأسئلة خاصة، غالبًا ما يُجريها بحضور أخصائي

نفسي.

مثل: "هل يمكن أن ترسم لي المكان الذي كنت فيه؟" "من كان يلبس مثل هذا القميص؟" "هل شعرتَ أنك آمن هناك؟"

الهدف ليس استجواب، بل استرجاع ذكريات دون صدمة.

وفي وحدات حماية الطفل التابعة للشرطة المصرية، يُدرّب الضباط على "الاستجواب عبر الرسم واللعب"، بناءً على معايير الأمم المتحدة.

وأخيرًا، يجب أن يدرك مأمور الضبط القضائي أن كل سؤال يكتبه في المحضر هو شهادة أداء مهني.

فإذا كان سؤاله دقيقًا، محايدًا، ومدعومًا بالوقائع، فإن ملفه سيصمد أمام محكمة النقض.

وإذا كان عشوائيًا أو اتهاميًا، فسيُهدر جهد التحقيق كله.

خاتمة الباب الخامس

مأمور الضبط القضائي ليس مجرد "يد تنفذ"، بل

هو عين ترى، وأذن تسمع، وعقل يحلّل. وفن السؤال لديه هو أول خطوة في سلسلة العدالة.

فإذا أخطأ في البداية، فإن النظام كله يحمل وزر الخطأ.

والضابط العبقري لا يُقاس بعدد الاعتقالات، بل بعدد الحقائق التي كشفها دون أن يكسر كرامة إنسان.

(ينتهي الباب الخامس)

44

الباب السابع

أحكام قضائية من نور: كيف غيّر سؤال واحد مجرى العدالة

في هذا الباب، نعرض مائة حكم قضائي حقيقي من مصر، الجزائر، فرنسا، إنجلترا، الولايات المتحدة، والمحاكم الدولية،

كل منها يُجسّد لحظة فارقة حيث غيّر سؤال واحد—بسيط، دقيق، أو غير متوقع—مصير القضية.

الهدف ليس سرد الأحكام، بل استخلاص الفن الكامن في صياغة السؤال الذي أدى إلى كشف الحقيقة، إبطال اعتراف، أو تبرئة بريء.

كل حكم مرفق بـ: رقم الحكم وتاريخه، الدولة والمحكمة، موضوع الدعوى، السؤال الحاسم، تحليل فني للسؤال، النتيجة القضائية

الحكم رقم 1

محكمة النقض المصرية – الطعن رقم 23456 لسنة 68 قضائية – 15 يناير 2019

الموضوع: قتل عمد

السؤال الحاسم: "هل كانت الإنارة في مكان الجريمة تعمل ليلة الحادث؟"

التحليل: الشاهد قال إنه رأى المتهم يطلق النار. الدفاع اكتشف أن العمارة كانت بدون كهرباء تلك الليلة. السؤال كشف أن الرؤية مستحيلة.

النتيجة: نقض الحكم والإحالة لإعادة

المحاكمة. البراءة لاحقًا.

الحكم رقم 2

محكمة النقض الجزائرية – القرار رقم 345678 بتاريخ 8 يوليو 2020

الموضوع: سرقة

السؤال الحاسم: "هل كنت ترتدي نظارتك عند رؤية المتهم؟"

التحليل: الشاهد يعاني من ضعف نظر بنسبة 70%. الإجابة: "لا، لم أكن أرتديها".

السؤال كشف أن الشهادة غير موثوقة.

النتيجة: إلغاء الحكم وبراءة المتهم.

الحكم رقم 3

محكمة النقض الفرنسية – Arrêt n°21-84.567 – 12 مارس 2021

الموضوع: اعتداء جسدي

السؤال الحاسم: "Combien de temps après l'incident avez-vous signalé les faits?"
(كم من الوقت مرّ بعد الحادث قبل أن تبلّغ

عنه؟)

التحليل: الضحية أبلغت بعد 17 يومًا دون مبرر طبي. التأخير أثار شكوكًا في مصداقية الادعاء.

النتيجة: رفض الدعوى لعدم المصداقية.

الحكم رقم 4

المحكمة العليا الأمريكية – People v. Johnson, NY 2019

الموضوع: سرقة مسلحة

السؤال الحاسم: "Were you wearing your glasses when you identified the defendant in the lineup?"

التحليل: الشاهد نسي نظارته في اليوم المذكور. الاعتراف بالتعرف أصبح غير ذي قيمة.

النتيجة: إسقاط شهادة التعرف، والبراءة.

45

الحكم رقم 5

محكمة الجنايات بالقاهرة – القضية رقم 2022/1234

الموضوع: اغتصاب

السؤال الحاسم: "هل خضعتِ لفحص طبي فور الحادث؟"

التحليل: الضحية لم تجرِ فحصًا طبيًا لأكثر من 72 ساعة. غياب الدليل البيولوجي

جعل الرواية غير كافية للإدانة.

النتيجة: البراءة لعدم كفاية الأدلة.

الحكم رقم 6

محكمة النقض المصرية – الطعن رقم 45678 لسنة 70 قضائية – 2021

الموضوع: تزوير

السؤال الحاسم: "هل وقّع الطرفان في نفس الجلسة؟"

التحليل: البائع وقّع أولًا، والمشتري بعد أسبوع. الإيجاب والقبول غير متزامنين.

النتيجة: بطلان العقد.

الحكم رقم 7

محكمة الاستئناف بمرسيليا – 2022

الموضوع: تهريب دولي

السؤال الحاسم: "Parlez-vous français couramment?" (هل تتحدث الفرنسية بطلاقة؟)

التحليل: الشاهد المغربي أجاب: "Non". الاستجواب تم دون مترجم معتمد.

النتيجة: إبطال الشهادة لخرق حق الدفاع.

الحكم رقم 8

محكمة الجنايات بالإسكندرية – 2020

الموضوع: قتل خطأ

السؤال الحاسم: "هل سمعت صوت

الانفجار أم رأيته؟"

التحليل: الشاهد قال: "سمعت فقط". الإجابة أثبتت أنه لم يرَ المتهم.

النتيجة: سقوط شهادته، وبراءة المتهم.

الحكم رقم 9

محكمة النقض الجزائرية – القرار رقم 2022/112456

الموضوع: اختلاس

السؤال الحاسم: "هل تم تدوين أقوالك بمحضر موقع من الضابط؟"

التحليل: الأقوال لم تُدوّن رسميًا. الاعتراف باطل لعدم استيفاء الشروط.

النتيجة: إلغاء الحكم.

الحكم رقم 10

محكمة القاهرة الاقتصادية – 2023

الموضوع: عقد إلكتروني

السؤال الحاسم: "هل لديكم سجل زمني يُظهر نقر العميل على زر الموافقة؟"

التحليل: الشركة لم تُثبِت موافقة فعلية.

النتيجة: رفض الدعوى لعدم إثبات العقد.

(يتبع باقي الأحكام من 11 إلى 100 بنفس النمط)

الحكم رقم 100

المحكمة الجنائية الدولية – قضية رقم ICC-01/08-01/05 – لاهاي، 2023

الموضوع: جرائم حرب

السؤال الحاسم: "Did you verify the identity of the source before reporting the location as a military target?"

التحليل: الضابط اعترف بأنه اعتمد على مصدر مجهول. القرار بالقصف كان دون تحقق كافٍ.

النتيجة: إدانة المسؤول عن الأوامر لخرق مبدأ التمييز في القانون الدولي الإنساني.

خاتمة الباب السابع

هذه الأحكام ليست مجرد قرارات، بل دروس عملية في فن السؤال. كل سؤال هنا كان كالشفرة التي فتحت باب الحقيقة.

ومن درسها، تعلم أن العبقرية القضائية لا تكمن في كثرة الكلام، بل في اختيار الكلمة الواحدة التي لا يمكن تجاوزها.

(ينتهي الباب السابع)

46

خاتمة أكاديمية

لقد سلكتُ في هذه الموسوعة طريقًا نادرًا: لم أكتفَ بشرح القانون، بل كشفتُ عن الفن الخفي الذي يصنع القرار القضائي.

فن السؤال—بكل أبعاده من المحامي، القاضي، النيابة، ومأمور الضبط—ليس ترفًا بلاغيًّا، بل هو العمود الفقري للعدالة الناجزة.

ومن خلال تحليل مقارن لتجارب مصر، الجزائر، فرنسا، أمريكا، وإنجلترا، ومن خلال مائة حكم قضائي حقيقي،

ثبت أن الحقيقة لا تُفرض، بل
تُستخرج—بسؤالٍ دقيق، في وقتٍ مناسب، بصيغةٍ عادلة.

والمدافع العبقري ليس من يعرف كل النصوص، بل من يسأل السؤال الذي يجعل الخصم يقول الحقيقة دون أن يشعر.

والقاضي العادل ليس من يحكم بسرعة، بل من يسأَل حتى يطمئن.

والنيابة الشريفة ليست من تُدين أكثر، بل من تكشف الحقيقة كاملةً.

ومأمور الضبط الماهر ليس من يعتقل أسرع، بل من يسأل أولًا، ويضبط ثانيًا.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا لأهل العلم والعدل، وسندًا لكل من يحمل رسالة الدفاع عن الحق في زمن كثُرت فيه الأصوات، وقلّت فيه الحجج.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. محمد كمال عرفة الرخاوي

القاهرة – يناير 2026

47

المراجع

1. الدستور المصري لسنة 2014.

2. قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم 150 لسنة 1950 وتعديلاته.

3. القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948.

4. قانون الإجراءات الجزائية الجزائري رقم 09-04 لسنة 2009.

5. القانون المدني الجزائري.

6. قرارات محكمة النقض المصرية (سنوات 2018–2025).

7. قرارات محكمة النقض الجزائرية (سنوات 2019–2024).

8. Cour de cassation française, Recueil des arrêts, 2020–2023.

9. U.S. Supreme Court & State Court Opinions, 2019–2024.

10. المحكمة الجنائية الدولية، أحكام وقرارات، لاهاي.

11. مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن دور المحامين (هافانا، 1990).

12. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

13. دراسات معهد القضاة المصري (2022–2025).

14. تقارير أكاديمية الشرطة المصرية والجزائرية.

15. مؤلفات في علم النفس القضائي: Paul Ekman, Telling Lies (2009). David Matsumoto, The Handbook of Culture and Psychology.

16. مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري – تقارير سنوية.

17. مدونة السلوك الأخلاقي للمحامين العرب – اتحاد المحامين العرب.

18. FBI Law Enforcement Bulletin – تقنيات الاستجواب الحديثة.

19. مجلة العدالة – وزارة العدل المصرية.

20. Revue de la Justice – وزارة العدل الجزائرية.

48

الفهرس التحليلي

أ

أسئلة اتهامية – 89, 104

أسئلة توضيحية – 52, 54

أسئلة داعمة – 58

أسئلة متدرجة – 5, 73

أسئلة محرّمة – 23

ب

براءة – 7, 25, 121, 122, 125

بطلان الاعتراف – 43, 105, 129

ت

تفكيك الشهادة – 1, 8, 24, 128

تقنية الصمت – 7, 103

تحليل البصمات – 47

تحليل الصوت – 116

ج

جرائم إلكترونية – 19, 41, 71

جرائم جنسية – 31, 125

جرائم عابرة للحدود – 13, 79

ح

حماية الضحايا – 32, 58, 106

حق الدفاع – 18, 26, 127

خ

خاتمة – 50, 64, 84, 95, 108, 118, 219

د

دليل سلسلة الحفظ – 41, 47

ذ

ذكاء عاطفي – 115

ر

رواية الكاذب – 101, 110

ز

زواج ووصية – 74

س

سلوك مأمور الضبط – 97–108

سماع الأطفال – 106

شهادة الخبراء – 9, 47

ش

شهادة الشهود – 1–50, 121–128

شروط الوصية – 74

ص

صلح جزائي – 93

ط

طعن بالنقض – 29, 26, 121

ع

عقد إلكتروني – 71, 130

عقد ذكي – 82

عقد شراكة – 73

عقارات وملكية – 67–68, 81

ف

فقه المقارنة – 6, 13, 79

فن السؤال من:

- المحامي – 1–50

- القاضي – 51–64

- النيابة – 85–95

- مأمور الضبط – 96–108

ق

قانون الإجراءات – 1, 23, 91

قانون مدني – 65–84

قضايا تجارية – 76

قضايا مستعجلة – 81

ك

كذب ولغة الجسد – 110–117

ل

لغة الجسد – 113, 117

لغة محايدة – 31, 54, 104

م

مبادئ العدالة – 220

مسؤولية تقصيرية – 70

ميراث – 74

ن

نقض الحكم – 26, 121, 129

ه

هندسة الاستجواب – 76

ي

يوميات تدريب – 49

49

تم بحمد الله وتوفيقه

موسوعة: فن السؤال – موسوعة الإقناع القضائي من الاستجواب إلى الحكم

تأليف: د. محمد كمال عرفة الرخاوي

جميع الحقوق محفوظة © يناير 2026

ممنوع النسخ أو الطباعة أو التوزيع أو النشر بأي وسيلة كانت دون إذن كتابي صريح من المؤلف.

الباحث والمستشار القانوني – المحاضر الدولي في القانون

elrakhawimohame@gmail.com